توفي أكثر من 270 منهم أثناء العبور خلال السنتين الماضيتين

المغاربة يشكلون حوالي نصف القاصرين بمراكز الإيواء بإسبانيا

■ أخبار اليوم ■

أخذت ظاهرة هجرة القاصرين الأجانب غير المرافقين حجما غير مسبوق في إسبانيا، وفي بعض الدول الأوربية. غير أن عددهم في إسبانيا تجاوز 6000 قاصر مع نهاية 2011 يعيش أغلبهم في إقليم الأندلس، رغم سياسة مراقبة الحدود المتشددة التي تنهجها شرطة الحدود الإسبانية. وحسب دراسة أنجزتها مستشارية الشؤون الاجتماعية والشبكة الأوربية للهجرة مؤخرا، فإن غالبية نزلاء 30 مركزا مخصصا لإيواء القاصرين الأجانب المقيمين بشكل غير قانوني بإسبانيا وغير المرافقين من القاصرين المغاربة، وأن أغلب هاته المراكز موزعة على مناطق العبور الإسبانية في إشبيلية وغرناطة ومالقة وألميرية والجزيرة الخضراء وقاديس. وتشير هاته الدراسة إلى أن هاته التدفقات، تتم من خلال شبكات منظمة لتهجير البشر، وبموافقة أسر هؤلاء القاصرين وأيضا في قوارب الموت وداخل شاحنات النقل الطرقي الدولي.

حسب المفوضية العليا للاجئين، تتراوح أعمار أغلب هؤلاء القاصرين المغاربة غير المرافقين ما بين 15و18 عاما، وتقل في بعض الحالات عن 15 عاما، وإنهم يعيشون خارج بلدهم الأصلي، وفي وضعية عزلة وغير مرافقين. أيضا وحسب المفوضية العليا للاجئين، ارتفع عددهم في إسبانيا إلى أكثر من 6 آلاف قاصر مغربي غير مرافق من أصل 15 ألف قاصر أجنبي في نهاية 2011، بعدما كان عددهم لا يتجاوز600 قاصر غير مرافق في سنة 1998. غير أن جمعية«هومانا» الإسبانية الحقوقية وغير الحكومية، تعتبر هاته الأرقام غير دقيقة، لأنه يمكن تسجيل قاصر واحد عدة مرات أو تسجيله بهويات مختلفة، ولأنه توجد بإسبانيا عدة هيئات تابعة لوزارات التشغيل والهجرة تشرف على إعداد الإحصاءات الرسمية لعدد القاصرين الأجانب غير المرافقين.

و يستقبل إقليم الأندلس سنويا حوالي 400 قاصر مغربي غير مرافق. وكانت مندوبة الحكومة الإسبانية المحلية«كارمن كريسبو»، قد أوضحت لوسائل الإعلام الإسبانية في شهر يوليوز الماضي، أن حكومة الأندلس اتخذت مجموعة من الإجراءات ومن التدابير الوقائية للحد من هجرة القاصرين المغاربة غير المرافقين، وأكدت أن الوضع لا يطاق وبأن إقليم الأندلس تحول إلى موطن للقاصرين المغاربة غير المرافقين الذين بلغ عددهم في نهاية 2011 أكثر من 1200 قاصر مغربي يقيمون داخل مراكز الإيواء الأربعة الموجودة في إقليم الأندلس. وسبق لمنظمة«هومان رايتس ووتش» أن حذرت في الصيف الماضي، من أن مراكز الإيواء في إقليم الأندلس وجزر الكناريه، لا تتوفر على شروط الإيواء الإنسانية، وأكدت حدوث حالات عنف تعرض لها القاصرون داخل هاته المراكز وللشتم بألفاظ عنصرية وللمنع من أي اتصال مع الخارج وللتهديد بالطرد وللعزل في غرف العقاب وأيضا للاستغلال الجنسي.

وكانت الحكومة الإسبانية قد أحدثت مركزا جديدا لإيواء القاصرين المغاربة غير المرافقين في مدينة مليلية المحتلة، حيث يمكن للقاصرين في وضعية انتظار الترحيل نحو المغرب، التسجيل بإحدى المدارس أو بإحدى مراكز التكوين المهني، إلى حين بلوغهم 18 عاما. غير أن أغلبهم يتعرضون للترحيل أو للطرد، للتخلص منهم عبر بوابة بني أنصار، مما جعلهم عرضة للتشرد وللتسكع في ضواحي مليلية وسبتة المحتلتين وعرضة للاستغلال من طرف شبكات الجريمة المنظمة وتهجير البشر.

كذلك وحسب منظمة «هومانا» الإسبانية الحقوقية وغير الحكومية، تم تسجيل وفاة أكثر من 290 قاصر مغربي غير مرافق من المرشحين للهجرة السرية نحو إسبانيا في قوارب الموت، غرقا في المياه الفاصلة بين المغرب وإسبانيا في السنتين الأخيرتين، في الوقت الذي تم فيه ترحيل أكثر من 570 قاصر مغربي غير مرافق من إسبانيا إلى المغرب بشكل تعسفي، وفي خرق واضح للاتفاقيات الموقعة مع المغرب بشأن القاصرين المغاربة غير المرافقين. إذ يتم تسليمهم للسلطات الأمنية المغربية التي تحيل البعض منهم على المحكمة للمثول أمام قاضي القاصرين المختص، لإتخاذ قرار وضعهم في مراكز الرعاية التابعة لوزارة الشباب في انتظار تسليمهم لأسرهم، فيما يتم التخلص من الباقين الذين يكررون التجربة بمحاولة العودة إلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط كقاصرين غير مرافقين وقاصرين في وضعية غير قانونية يعيشون في عزلة أو داخل مراكز الإيواء، يبحثون عن الخلاص من وضعية قاسية لا تتناسب وأعمارهم.